المشهد الحقوقي لفلسطين

رصد لأهم الإصدارات والنشاطات المتعلقة بفلسطين على مدار الأسبوع محلياً ودولياً

العدد (229) || 19 - 25 مايو/ أيار 2024 يصدر كل أحد عن منظمة "القانون من أجل فلسطين"

إعداد: رزون عيسى، نور خاروف، أروى عبد المنعم

يستعرض هذا التقرير الأسبوعي تفاعلات المشهد الحقوقي الخاص بالقضية الفلسطينية، وكل ما له صلة بالقانون الدولي وفلسطين. يتضمن التقرير سرداً لأهم الإصدارات والنشاطات والمؤتمرات الحقوقية المتعلقة بفلسطين، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، الرسمي أو الأكاديمي أو العام، بما في ذلك القرارات والمراسيم والأوامر القضائية التي تمس القضية الفلسطينية، والأبحاث والدراسات الأكاديمية، والفعاليات والإصدارات الحقوقية. ويهدف التقرير إلى أن يكون مرجعاً لرصد وتوثيق وأرشفة آخر المستجدات الحقوقية المتعلقة بفلسطين، وتقديمها للأفراد والباحثين ومراكز الدراسات والمؤسسات الرسمية والأكاديمية والحقوقية المعنية.

أبحاث ودراسات أكاديمية (عربية واجنبية):

- **نشرت مجلة العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والاقتصادية JIRSES دراسة للباحثين أيباوادوانيو دومينيون بنيامين ونسي باسي إتيانام بعنوان: "سياسة عدم الاعتراف في القانون الدولي: تجربة فلسطين".**
- **نشرت جامعة سانت ماري مؤخرًا أطروحة شرف للكاتبة نزا يمين بعنوان "القانون الدولي ومسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية: واقع قانوني تابع". هذه الأطروحة، المقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الشرف في دراسات التنمية العالمية، تتعمق في العوائق القانونية والسياسية المعقدة التي تحول دون الاعتراف بالدولة الفلسطينية.**

مراسيم وقرارات ومواقف وأحكام قضائية صادرة عن جهات عربية، أوروبية، ودولية:

- **قال منسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة مارتن غريفيث أنه في حال نفاذ الوقود ولم تصل المساعدات إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها، "فإن تلك المجاعة التي تحدثنا عنها لفترة طويلة والتي تلوح في الأفق، لن تلوح في الأفق بعد الآن، بل ستكون موجودة". مشدداً أن العواقب ستكون مروعة. وأضاف أن العملية البحرية تجلب بعض المساعدات، لكنها ليست بديلاً عن الطرق البرية.** (19 مايو 2024)

اشترك في قائمتنا البريدية ليصلك تقريـــرنا الأسبوعي
اشترك الآن
اطلع على تقارير الأسابيع الماضية
المزيد
INFO@LAW4PALESTINE.ORG

- أكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع مفوض وكالة الأونروا، على استمرار بلاده تقديم الدعم اللازم للوكالة، وقال إن محاولة "الاغتيال السياسي" للوكالة فشلت، والاتهامات ضدها "باطلة". وأشار إلى أن الوضع بغزة ما زال كارثيا، وأن الخطوة الأولى إزاء وقف هذه الكارثة هي وقف هذا العدوان الهمجي على غزة، وفتح كل المعابر أمام دخول كل المساعدات، والسماح بإدخال كل الاحتياجات الإنسانية إلى القطاع، والتوقف عن استخدام التجويع كسلاح حرب، لأنه يشكل في القانون الدولي جريمة حرب. (19 مايو 2024)
- حذر برنامج الأغذية العالمي، من أن تصعيد القتال في شمال غزة سيعرض الوصول إلى معبر بيت حانون للخطر، ويهدد التقدم المحرز في إيصال المزيد من المساعدات إلى شمال القطاع، مؤكدا على ضرورة الوصول الآمن والمستدام للمساعدات من أجل منع المجاعة في شمال قطاع غزة. (19 مايو 2024)
- قال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، إن "أوامر الإخلاء الإسرائيلية الأخيرة والقصف المكثف وعدم مرور المساعدات عبر غزة، عوامل تعرض حياة المدنيين و صحتهم لخطر جسيم". وأعرب عن قلقه العميق إزاء التقارير التي تفيد بوجود "أعمال عدائية مكثفة بالقرب من مستشفى كمال عدوان شمال غزة، وزيادة تدفق المرضى المصابين إليه، وذلك نظرا لقدرة المستشفى المحدودة على تقديم الرعاية". و قال غيبريسوس: "نعجز عن وصف الوضع في غزة، لقد حان الوقت لوقف إطلاق النار، وإحلال السلام للمدنيين هناك". (19 مايو 2024)
- قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان طلبات للدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة من أجل الإذن بإصدار أوامر اعتقال بحق قادة حركة حماس يحيى السنوار، ومحمد ضيف، وإسماعيل هنية، بتهم تشمل الإبادة والقتل كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وبحق القادة الإسرائيليين بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت بتهمة تجويع المدنيين كوسيلة للحرب، والإبادة، والتسبب في معاناة شديدة، والقتل العمد. وأكد المدعي العام أنه تم جمع الأدلة من شهادات الضحايا والشهود العيان ومواد فيديو وصور فوتوغرافية. و أكد فريق الخبراء في القانون الدولي، الذي شكله المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، دعمه لهذه الأوامر من الناحية القانونية. (20 مايو 2024)
- في سياق موجة ردود الفعل العالمية على قرار المدعي العام بطلب إصدار مذكرات اعتقال بحق قادة حماس والمسؤولين الإسرائيليين، أصدرت الخارجية الألمانية بيانا أكدت فيه دعمها للمحكمة الجنائية الدولية واحترامها لاستقلالها وإجراءاتها. وأشارت دول أخرى من بينها تشيلي، وفرنسا، وإسبانيا، وسويسرا، والنمسا، وبلجيكا إلى دعمها للمحكمة الجنائية الدولية وعملها، بينما رحبت جنوب أفريقيا، والمالديف، وسلوفينيا بالقرار. من جهة أخرى، انتقدت هنغاريا القرار، وأعربت باراغواي عن أسفها وقلقها، ورفضته الولايات المتحدة الأمريكية. واعتبر المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني أن القرار غير مفيد، ووصفته التشيك بالمروع وغير المقبول على الإطلاق. من جهة أخرى، أكدت أيرلندا على أهمية احترام استقلال وحياد المحكمة، وأدانت التهديدات ضد المحكمة ومسؤوليها. وقال الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي إن جميع الدول التي صدقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ملزمة بتنفيذ قرارات المحكمة. (20 مايو 2024)

- في إحاطتها أمام مجلس الأمن، وصفت المسؤولة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة أديم وسورنو، الحالة الإنسانية الكارثية في غزة، مشددة على تفاقم الوضع بسبب العمليات الإسرائيلية المستمرة. وسلطت الضوء على ارتفاع عدد الضحايا وشح الوقود والإمدادات، مع التأكيد على ضرورة حماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية وتيسير الوصول الإنساني دون عوائق. مطالبة بتوفير التمويل الكافي لوكالة الأونروا، بالإضافة إلى التقدم الجاد نحو وقف فوري للأعمال العسكرية وتوفير الحماية للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. (20 مايو 2024)
- صرحت الأونروا أن أكثر من 810,000 شخص قد فروا من رفح خلال الأسبوعين الماضيين. وفي كل مرة تنزح فيها العائلات، تتعرض حياتها لخطر جسيم. و يضطر الناس إلى ترك كل شيء خلفهم بحثًا عن الأمان. وأضافت المنظمة أنه لا يوجد مكان آمن في قطاع غزة. وشددت على ضرورة وقف إطلاق النار الآن. (20 مايو 2024)
- أكد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل على ضرورة إيقاف الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية والمستشفيات وسيارات الإسعاف، وأدان استخدام المستشفيات لأغراض غير طبية. وأعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي تجاه الهجمات على البنية التحتية الطبية والمدنية في غزة والضفة الغربية منذ 7 أكتوبر 2023. (20 مايو 2024)
- حث منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، الحكومة الإسرائيلية وحركة حماس على مضاعفة الجهود والعودة إلى طاولة المفاوضات فورا وبحسن نية. وأكد وينسلاند دعم الأمم المتحدة لجهود الوساطة لتأمين الإفراج عن جميع الرهائن ووقف إطلاق النار لتوفير الإغاثة للسكان المدنيين. وأضاف بأن الفشل في التوصل إلى وقف لإطلاق النار شن عملية عسكرية على نطاق واسع في رفح، يفاقمان مخاطر تصعيد التوترات الإقليمية. كما أعرب عن قلقه البالغ إزاء تصاعد العنف في الضفة الغربية. وشدد على أنه يجب تجنب المزيد من التصعيد ويجب أن تتوقف الهجمات على المدنيين، بما في ذلك عنف المستوطنين. (21/20 مايو 2024)
- أدان الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، العملية العسكرية العدوانية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على جنين والتي أسفرت عن سقوط عدد من الشهداء والجرحى. (21 مايو 2024)
- بعد مصادرة إسرائيل لمعدات وكالة أسوشيتد برس الإخبارية، قال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك: "إنه أمر صادم للغاية. الصحفيون بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على القيام بعملهم بحرية. يجب السماح لوكالة أسوشيتد برس، وجميع المؤسسات الإخبارية، بالقيام بعملها بحرية ودون أي مضايقات". (21 مايو 2024)
- أعلنت كل من إسبانيا والنرويج وأيرلندا رسمياً اعترافها بالدولة الفلسطينية. و أكد رئيس الوزراء النرويجي يوناس غار ستوره أن بلاده ستعترف بفلسطين كدولة مستقلة اعتباراً من 28 مايو الجاري، بينما أعلن رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز أن بلاده ستعترف بدولة فلسطينية في نفس اليوم. وأضاف رئيس الوزراء الإيرلندي سايمون هاريس أن دبلن ستعترف بدولة فلسطينية، معربًا عن توقعه بانضمام دول أخرى إلى هذه الخطوة خلال الأسابيع المقبلة. (22 مايو 2024)
- رحبت جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بإعلان اسبانيا وايرلندا والنرويج الاعتراف رسمياً بدولة فلسطين. ودعو جميع الدول التي لم تتخذ هذا القرار بعد بالاعتراف بدولة فلسطين . (22 مايو 2024)

- حذر وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، من أن الوضع في الضفة الغربية على حافة الهاوية، وإذا ما تفجرت الأوضاع في الضفة الغربية، فإن الصراع سيأخذ منحى أخطر وأكبر. وشدد أن اقتحام الوزير الإسرائيلي المتطرف بن غفير للمسجد الأقصى هو خرق للقانون الدولي وخرق للوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات. و أن أسرائيل تتنصل مرة أخرى من كل التزاماتها القانونية الدولية. (22 مايو 2024)
- قال برنامج الأغذية العالمي إن العمليات الإنسانية في غزة "تقترب من الانهيار" حيث شهد الأسبوعان الماضيان دخول أقل كمية من السلع الإنسانية إلى القطاع منذ كانون الأول/ ديسمبر، "مما يجعل خطر المجاعة حقيقيا للغاية". حيث أن أقل من مائة شاحنة دخلت غزة منذ 6 أيار/ مايو، و حذر البرنامج "إذا لم تبدأ الإمدادات الغذائية والإنسانية في الدخول إلى غزة بكميات هائلة، فسوف ينتشر اليأس والجوع". كما أطلقت الأونروا تحذيرا مشابها، وقالت إنها "ببساطة غير قادرة على توزيع الغذاء" من دون الوصول إلى مراكز التوزيع التابعة لها في رفح ودخول إمدادات من المعابر الجنوبية لقطاع غزة. (22 مايو 2024)
- أكدت كل من النرويج، وكذلك ألمانيا، في بيانين منفصلين، بأنه إذا أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الجيش الإسرائيلي يوآف غالانت وقادة حركة حماس وظهر أحدهم في أراضي أي من البلدين، فإن السلطات المختصة ستلتزم بقرار المحكمة وهي ملزمة باعتقالهم بموجب القانون الدولي.
- أطلق سفراء الأردن والكويت وسلوفينيا لدى الأمم المتحدة مبادرة التزامات مشتركة تجاه وكالة (الأونروا). وقال السفير الأردني إن المبادرة تأتي "إدراكاً للتحديات التشغيلية والسياسية والمالية العديدة التي تواجهها الأونروا، خاصة في الأشهر القليلة الماضية". (22 مايو 2024)
- قال رئيس الوزراء الإيرلندي سيمون هاريس، إن أوروبا تقف على "الجانب الخطأ" من التاريخ لفشلها في القيام بما يكفي لوقف إراقة الدماء في قطاع غزة، وقال إن الهدف من اعتراف بلاده بدولة فلسطين هو "بث الحياة" في حل الدولتين الذي تم تدميره في السنوات الثلاثين الماضية. (22 مايو 2024)
- قال وزير الخارجية النرويجي إن قرار النرويج، إلى جانب إسبانيا وإيرلندا، بالاعتراف بفلسطين كدولة جاء كرد فعل على سياسات الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو، التي أظهرت عدم اهتمام بالمفاوضات مع الفلسطينيين ودعمت المستوطنات غير القانونية. (21-22 مايو 2024)
- دعت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة التعذيب أليس جيل أدواردز، الحكومة الإسرائيلية للتحقيق في ارتكاب "أعمال تعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المهينة ضد محتجزين فلسطينيين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023". وشددت على ضرورة أن تحقق السلطات الإسرائيلية في جميع الشكاوى والتقارير عن التعذيب وإساءة المعاملة، بشكل عاجل ومحايد فعال وشفاف. (23 مايو 2024)
- أشار المدير العام للأونروا فيليب لازاريني إلى الوضع المتدهور في مخيم نور شمس للاجئين في شمال الضفة الغربية، حيث تتعرض المنطقة لعمليات منتظمة من القوات الإسرائيلية، مما أدى إلى تدمير المنازل وتجريف الطرق وتفكيك البنية التحتية الأساسية مثل شبكات المياه والكهرباء. كما أشار إلى أن أنشطة الجماعات المسلحة الفلسطينية تساهم في زيادة عدم الاستقرار. وأن أي تصعيد إضافي أو توسيع للمستوطنات الإسرائيلية سيزيد من

تعقيد الحل السلمي للصراع المستمر منذ عقود. وقالت وكالة الأونروا أنه تزامنا مع احتدام الحرب في غزة، تدور في الضفة الغربية حرب أخرى لا يلاحظها أحد. وأشارت إلى أن العمليات العسكرية والدمار والقيود على الحركة والفقر تولد الخوف وعدم اليقين والقلق في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. كما أكدت أن المزيد من التصعيد من شأنه أن يدفع الحل السلمي بعيدا. (24/23 مايو 2024)

- أصدر البنك الدولي تقريرا جديدا تناول آخر المستجدات بشان أثر الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني. وخلص التقرير إلى أن وضع المالية العامة للسلطة الفلسطينية قد تدهور بشدة في الأشهر الثلاثة الماضية، مما يزيد بشكل كبير من مخاطر انهيار المالية العامة. وأكد أنه "نَضبت تدفقات الإيرادات إلى حد كبير؛ بسبب الانخفاض الحاد في تحويلات إسرائيل لإيرادات المقَاصَّة المستحقة الدفع للسلطة الفلسطينية، والانخفاض الهائل في النشاط الاقتصادي". (23 مايو 2024)
- أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها بشأن طلب جنوب إفريقيا توجيه أمر لإسرائيل بوقف إطلاق النار في غزة. حيث قررت المحكمة بأن تأمر إسرائيل بأن توقف هجومها العسكري في محافظة رفح فورا لمنع الظروف التي قد تؤدي إلى تدمير المجموعة الفلسطينية في غزة، وذلك وفقا لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية. كما أمرت إسرائيل بالسماح لعاملي الإغاثة ولجان التحقيق بالدخول إلى قطاع غزة. وأعادت المحكمة تأكيد ضرورة تنفيذ الأوامر السابقة المطبقة في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك في رفح، وقالت إنه يجب على إسرائيل تقديم تقرير إلى المحكمة في غضون شهر واحد يحدد فيه الإجراءات التي اتخذتها للامتثال للقرار، مع إعطاء جنوب أفريقيا فرصة للتعليق. وشددت المحكمة على أن أوامرها بالإجراءات المؤقتة لها طابع ملزم. (24 مايو 2024)
- رحبت كل من البرازيل، وقطر، والأردن، وجنوب أفريقيا، وعمان، ومصر، وماليزيا، والمالديف، والإمارات، وفنزويلا، والسعودية، والعراق، وتشيلي، والبحرين، وباكستان، والكويت، والجزائر بالقرار الصادر عن محكمة العدل الدولية الذي أمر إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية في رفح. فيما أكد رئيس وزراء كندا على وجوب إيقاف العمليات العسكرية في رفح الان، مكررا دعوته لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. وأضاف "أوامر محكمة العدل الدولية ملزمة ونتوقع من الجميع أن يتبعوها". ودعت وزير خارجية بلجيكا إلى التنفيذ الفوري للقرار. (24 مايو 2024)
- قال موقع Axios إن مصر وافقت على استئناف المساعدات لغزة عبر إسرائيل بعد ضغوط أمريكية، وذلك بعد توقف المساعدات إلى غزة لمدة أسبوعين احتجاجاً على سيطرة إسرائيل على الجانب الفلسطيني من معبر رفح. (24 مايو 2024)
- نشرت وكالة الأونروا تقريراً للوضع رقم 109 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. (24 مايو 2024)
- أعلنت إيطاليا أنها سوف تستأنف تمويلها لوكالة الأونروا. وذكرت أن معظم التمويل البالغ 38 مليون دولار سيتم تخصيصه للغذاء في غزة. (25 مايو 2024)

مراسيم وقرارات ومواقف وأحكام قضائية صادرة عن جهات رسمية فلسطينية:

- **شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات الجمعية العامة لبرلمان البحر الأبيض المتوسط والتي عُقدت في مدينة براغا بالبرتغال، حيث اختتمت المشاركة بتبني قرار يدعو لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.** (19 مايو 2024)
- **وصف رئيس المجلس الوطني الفلسطيني المجازر في مدينة جنين ومخيم جباليا بأنها مذابح تصفوية تطهيرية وعدوان وحشي يقترفه الاحتلال الإسرائيلي نتيجة الصمت الدولي الكبير والدعم والحماية الأمريكية المقدمة له.** (21 مايو 2024)
- **قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح إن اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير لباحات المسجد الأقصى هو خرق للقانون الدولي وانتهاك لحرية العبادة ويمثل تصعيدًا خطيرًا. محملاً الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن تبعاته. وشدد على أن المسجد الأقصى هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن أي إجراءات تتخذها إسرائيل كقوة احتلال هي باطلة.** (22 مايو 2024)
- **قالت وزيرة الدولة لشؤون وزارة الخارجية الفلسطينية أن الاعتراف بدولة فلسطين هي خطوة عملية لحماية حل الدولتين القائم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتعزيز حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما يمثل رفضا للمشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية ومحاولات الاحتلال خلق واقع مرفوض.** (22 مايو 2024)

مراسيم وقرارات ومواقف وأحكام قضائية صادرة عن جهات رسمية إسرائيلية:

- **تعقيباً على قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين، قال رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إن القرار المشين الذي اتخذه المدعي العام للمحكمة ضد قادة إسرائيل المنتخبين ديمقراطياً، يشكل انتهاكاً أخلاقياً ذا أبعاد تاريخية. وسوف يلقي ذلك بعلامة عار أبدية على المحكمة الدولية.** ووصف **المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلي القرار بالسخيف وغير الأخلاقي. وقال إن إسرائيل دولة ديمقراطية ذات نظام قضائي مستقل، وأنها ليست طرفًا في المحكمة الجنائية الدولية ولا تعترف بولايتها القضائية.** (20 مايو 2024)
- **وصف رئيس الكنيست الإسرائيلي أمير أوحانا قرار المدعي العام للجنائية الدولية بـ"الفاضح"، وأضاف أن المحكمة أثبتت للعالم أنها غير شرعية وغير قادرة على التمييز بين المعتدي والمدافع، و قال سوف يُذكر قرار المدعي العام خان باعتباره نقطة التحول حيث فقدت المؤسسات القانونية الدولية بوصلتها الأخلاقية. وأن القرار ينكر حق الدفاع عن النفس.** (20 مايو 2024)
- **أعلن وزير الجيش الإسرائيلي يوآف غالانت عن إلغاء قانون فك الارتباط بالكامل في شمال الضفة الغربية. وأكد أن قانون إلغاء فك الارتباط سيطبق على كافة المستوطنات التي تم إخلاؤها في شمال الضفة الغربية". وسيسمح قانون إلغاء "فك الارتباط" في شمالي الضفة بعودة المستوطنين إلى 4 مستوطنات تم تفكيكها عام 2005 هي "غانيم" و"كاديم" و"حوميش" و"سانور" بالضفة الغربية.** (22 مايو 2024)

- أمر وزير الخارجية في حكومة الاحتلال الإسرائيلي يسرائيل كاتس، باستدعاء السفراء الإسرائيليين في إيرلندا والنرويج وإسبانيا فوراً إلى إسرائيل للتشاور، وذلك في ظل قرار هذه الدول الإعلان عن اعترافها بالدولة الفلسطينية. وأكد الوزير على أن إسرائيل "لن تتراجع ضد أولئك الذين يقوضون سيادتها ويعرضون أمنها للخطر"، وأضاف أنه ستكون عواقب خطيرة. (22 مايو 2024)
- طالب وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش باتخاذ إجراءات عقابية فورية ضد السلطة الوطنية رداً على اعتراف النرويج وإسبانيا وإيرلندا بدولة فلسطين. ودعا لعقد اجتماع لمجلس التخطيط الاستعماري للمصادقة على بناء عشرة آلاف وحدة استعمارية، والموافقة على قرار بإقامة مستعمرة جديدة مقابل كل دولة تعترف بفلسطين. كما وجه بإعداد خطة لإقامة ثلاث مستعمرات جديدة، وإلغاء "المسار النرويجي"، والتوقف عن تحويل الأموال إليها، إضافة إلى إلغاء تصاريح كبار المسؤولين الفلسطينيين وفرض غرامات مالية عليهم وعلى عائلاتهم. كما قرر عدم تحويل أموال المقاصة وتعويض البنوك الإسرائيلية المتعاملة مع البنوك الفلسطينية حتى إشعار آخر. (22 مايو 2024)
- صادق الكنيست بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون تعديل قانون سلطة تطوير النقب والذي ينص على "ضم أراض في الضفة الغربية إلى إسرائيل، واعتبار منطقة جنوب الخليل جزءا من النقب". (22 مايو 2024)
- صادق الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون يجيز إلغاء الترخيص أو تصريح العمل ومصادرة الممتلكات للمدانين بنقل أو إيواء أو تشغيل العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية داخل إسرائيل في ظروف مشددة. يسمح القانون للمحكمة بإلغاء الترخيص أو تصريح العمل لمدة تصل إلى سنة واحدة بدلاً من ستة أشهر. ويُلزم القانون المحكمة بمصادرة الممتلكات المتعلقة بالجريمة أو قيمة تلك الممتلكات، إلا إذا كانت هناك أسباب خاصة تمنع ذلك. (22 مايو 2024)
- أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، أنه قرر قطع العلاقة بين القنصلية الإسبانية في القدس، والفلسطينيين، رداً على قرار إسبانيا للاعتراف بدولة فلسطين وعلى الدعوة "المعادية للسامية" التي أطلقتها نائبة رئيس وزراء إسبانيا والتي نادت بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر. كما منع القنصلية الإسبانية في القدس من تقديم الخدمة للفلسطينيين من إسرائيل. (24 مايو 2024)
- تعقيبا على قرار محكمة العدل الدولية بوقف العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح، قالت إسرائيل "إن الاتهامات المتعلقة بالإبادة الجماعية التي وجهتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية في لاهاي باطلة، ومشينة، ومنفرة من الناحية الأخلاقية". وأكدت أن "إسرائيل لم تقم ولن تقوم بعمليات عسكرية في منطقة رفح من شأنها أن تفرض على السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة ظروفا معيشية يمكن أن تؤدي إلى تدميرهم المادي كليًا أو جزئيًا"، وأن إسرائيل ستواصل جهودها لتمكين المساعدات الإنسانية. (24 مايو 2024)

إصدارات المؤسسات الحقوقية غير الحكومية:

- رحبت منظمات حقوقية فلسطينية، بما فيها الحق، الميزان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بقرار المدعي العام لإصدار أوامر اعتقال بحق القادر الإسرائيليين. ودعت المنظمات المحكمة الجنائية الدولية لمعالجة الجرائم

الدولية الأخرى، مثل الفصل العنصري والاستيطان، مؤكدة على ضرورة إصدار مذكرات اعتقال بحق جميع المسؤولين الإسرائيليين المسؤولين لإنهاء الإفلات من العقاب وضمان العدالة للضحايا الفلسطينيين. (20 مايو 2024)

- أشارت "بتسيلم" في تقرير لها أن طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت للاشتباه في ارتكابهما جرائم حرب في غزة، يؤكد أن المجتمع الدولي يوجه رسالة لإسرائيل بأنها لم تعد قادرة على الاستمرار في سياسة العنف والقتل والتدمير دون مساءلة. وأوضحت أن العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين لإدامة الاحتلال هو "عنف دولة متأصل" في نظام الفصل العنصري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وأماكن أخرى. (20 مايو 2024)
- نشرت مؤسسة قادر للتنمية الاجتماعية تقريرا بعنوان: "أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ رصد الانتهاكات والتحليل القانوني والمساءلة والإنصاف". حيث غطى التقرير الهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة منذ العام 2006، مع التركيز على العدوان الأخير منذ 7 أكتوبر 2023. واستند إلى توثيقات لجان التحقيق الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المستقلة، وفريق ميداني عمل خلال العدوان. (21 مايو 2024)
- نددت وكالة أسوشيتد برس باستيلاء مسؤولين إسرائيليين على كاميرا ومعدات بث تابعة للوكالة قرب غزة، واتهامهم الوكالة الإخبارية بانتهاك قانون الإعلام الجديد من خلال تقديم صور لقناة الجزيرة. وأكدت أن الإغلاق لم يكن قائمًا على محتوى البث، بل على الاستخدام التعسفي من قبل الحكومة الإسرائيلية لقانون البث الأجنبي الجديد. ودعت السلطات الإسرائيلية إلى إعادة المعدات وتمكين الوكالة من إعادة البث المباشر فورًا لمواصلة تقديم هذه الصحافة المرئية المهمة لآلاف وسائل الإعلام حول العالم. (21 مايو 2024)
- استنكرت نقابة الصحفيين الفلسطينيين مصادرة جيش الاحتلال الإسرائيلي لمعدات البث الخاصة بوكالة الأسوشيتد برس الأمريكية (AP) من مقرها قرب حدود غزة، دون إشعار مسبق. وأكدت النقابة على حق الوكالة في مواصلة عملها دون معيقات، وفقاً للقوانين الدولية التي تكفل حرية الصحافة والوصول إلى المعلومات. واعتبرت هذا الاعتداء "جريمة جديدة بحق حرية الصحافة والإعلام الدولي". (21 مايو 2024)
- انتقد المؤتمر اليهودي الأوروبي تصريحات نائبة الرئيس الإسباني، يولاندا دياز، التي استخدمت فيها شعار "من النهر إلى البحر"، واصفًا إياها بأنها "وصمة عار كاملة". وأكد أن هذا الشعار يعتبر دعوة واضحة للقضاء على إسرائيل وتعزيز الكراهية والعنف ضد اليهود. (23 مايو 2024)
- قدم المركز الدولي للعدالة من أجل الفلسطينيين (ICJP) شكوى جنائية إلى شرطة العاصمة البريطانية لندن، ضد 22 من المسؤولين الحكوميين البريطانيين، بتهمة التواطؤ في المساعدة والتحريض على التجويع المتعمد للفلسطينيين. وقالت الشرطة البريطانية إنها تقوم بتقييم الادعاءات التي قدمها المركز. (23 مايو 2024)
- قام مركز الدعم القانوني الأوروبي (ELSC) ومؤسسة الحق وسومو ومنتدى الحقوق بتقديم شكوى جنائية إلى النيابة العامة الهولندية ضد موقع Booking.com بسبب التربح من ارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واتهم المركز موقع Booking.com بتسهيل استئجار بيوت العطلات على أراض مسروقة من السكان

اشترك في قائمتنا البريدية ليصلك تقريـــرنا الأسبوعي
اشترك الآن
اطلع على تقارير الأسابيع الماضية
المزيد
INFO@LAW4PALESTINE.ORG

الفلسطينيين الأصليين في المستوطنات غير القانونية. ويعد التربح من جرائم الحرب أمرًا غير قانوني بموجب القانون الجنائي الهولندي. (23 مايو 2024)

- **قالت منظمة اطباء بلا حدود، تعليقا على القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بوقف الهجوم العسكرية الإسرائيلي على رفح، بأن هذا "هو تأكيد آخر على مدى كارثية الوضع والحاجة الماسة إلى زيادة المساعدات الإنسانية على الفور". مشيرة إلى أن "الوضع في غزة لم يكن بهذا السوء من أي وقت مضى"، حيث لم تدخل المساعدات الإنسانية والطبية الأساسية إلا بالكاد منذ بداية شهر مايو، مما ترك مئات الآلاف من الأشخاص بدون طعام وماء ومأوى ودواء ومستشفيات وبدون وقود. ودعت المنظمة إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في جميع أنحاء غزة.** (24 مايو 2024)
- **قالت منظمة العفو الدولية إنه يجب على إسرائيل أن تمتثل لأمر محكمة العدل الدولية الذي يدعوها إلى الوقف الفوري للعمليات العسكرية في رفح. وأكدت المنظمة أن أي عمل عسكري تقوم به إسرائيل يمكن أن يشكل عملاً أساسياً من أعمال الإبادة الجماعية. ورأت المنظمة أن المحكمة "كشفت تمثيلية "المناطق الآمنة" التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية لإضفاء غطاء من الشرعية على العمليات". ونوهت إلى الواجب القانوني على جميع الدول في منع الإبادة الجماعية، وضمان تنفيذ جميع التدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية.** (24 مايو 2024)
- **نشرت مجموعة فلسطين القانونية Palestine Legal تقريراً جديداً تناول حملات القمع ضد المتضامنين مع فلسطين في الولايات المتحدة الأمريكية، وتضمن التقرير بيانات توضح المدى الذي وصل إليه القمع ضد الفلسطينيين ومؤيديهم، حيث تلقت المجموعة 1037 طلباً للحصول على الدعم القانوني ما بين 7 أكتوبر و 31 ديسمبر العام الماضي، و119 تساؤلاً قانونياً، مما يزيد معدل الشكاوى إلى 4 أضعاف عن تلك التي تلقتها المجموعة في عام 2022.** (24 مايو 2024)

مقالات قصيرة ومدونات:

- **نشرت "شبكة السياسات الفلسطينية" مقالاً لعمر شعبان، بعنوان: "إعادة إعمار غزة: اعتبارات من أجل مستقبل ملائم للعيش".** (19 مايو 2024)
- **نشرت صحيفة The New York Times مقال رأي للأستاذ ديفيد كاي بعنوان: "مع أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية، دعوا العدالة تأخذ مجراها".** (20 مايو 2024)
- **نشرت مدونة Just Security مقالا تحليليا للأستاذ توم دانينباوم بعنوان: "تفاصيل طلبات أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لكبار المسؤولين الإسرائيليين وقادة حماس".** (20 مايو 2024)
- **نشر موقع مدى مصر مقالاً لعبد الغني السيد بعنوان: "مذكرات المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية حول فلسطين: قراءة من الجنوب العالمي".** (23 مايو 2024)
- **نشر موقع OpinioJuris مقالاً ل كيفن جون هيلير بعنوان: "نظرة عامة على مبدأ التكامل للمحكمة الجنائية الدولية".** (24 مايو 2024)

- نشرت Foreign Policy مقالا ل عمر م. الدجاني، بعنوان "لماذا على الولايات المتحدة الاعتراف بالدولة الفلسطينية". (24 مايو 2024)

نجاحات وتأثيرات حقوقية:

- أعلن ثاني أكبر صندوق استثماري في النرويج "ستوربراند"، عن سحب استثماراته البالغة 141 مليون دولار بالكامل من شركة "آي بي إم" بسبب تزويدها إسرائيل بقاعدة بيانات بيومترية "تستخدم لتنفيذ الأبارتهايد" و"التمييز والفصل ضد الفلسطينيين". وتعتبر "آي بي إم" مساهماً رئيسياً في جهاز المراقبة والأمن الإسرائيلي، وتمدّ الجيش الإسرائيلي بتقنيات للتنكيل بالفلسطينيين وملاحقتهم ودعم الإبادة الجماعية في قطاع غزة المحتل والمحاصر. (21 مايو 2024)
- صوت مجلس الشيوخ الأكاديمي في جامعة إدنبرة في اسكتلندا لصالح سحب الاستثمارات من شركة Alphabet/Amazon بسبب تورطها في تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتزويد الجيش الإسرائيلي بمعلومات عن طريق الذكاء الاصطناعي التي من الممكن أن تكون مستخدمة في غزة. (23 مايو 2024)

إعلانات بخصوص فرص أو نشاطات حقوقية قادمة:

- أعلنت الجمعية البريطانية للدراسات الدولية (BISA) عن تنظيمها ندوة عبر الإنترنت بعنوان: "للاستجابة السريعة - المحكمة الجنائية الدولية في إسرائيل وفلسطين: القانون والسياسة ومذكرات الاعتقال"، سينعقد الحدث عبر Zoom يوم 28 مايو. سوف تركز الندوة على طلبات أوامر الاعتقال الأخيرة من المحكمة الجنائية الدولية ضد قادة حماس وإسرائيل، وسوف تناقش التفاعلات المعقدة بين القانون الدولي والسياسة نتيجة لهذه التطورات. سيشارك خبراء في مجالات القانون الدولي والسياسة الدولية لمناقشة تداعيات هذه الأحداث على الأطراف والمؤسسات المعنية.